

منجل جمال
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار / عنابة

الاتجاهات النظرية المفسرة لحوادث
العمل: محاولة لفهم التشريع الجزائري
لحوادث العمل.

ملخص

نحاول في هذا المقال، القيام بدراسة إپستيمولوجية لمفهوم حادث العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية. يلاحظ من خلال التساؤلات سواء من طرف مختصين في قضايا العمل، أو الهيئات الدولية والوطنية للأمن الصناعي، والتشريع القانوني، والنظريات الكلاسيكية والمعاصرة، هناك اختلافات في تحديد مفهوم الحادث وما يقابلها في الواقع. حيث لا يوجد تعريف واحد لحادث العمل، مادام المفهوم يحوي واقع معقد. ويتمثل التعريف المستخلص من خلال التحليل المفهمي والنظري للظاهرة موضوع هذا البحث (حادث العمل) في الآتي: إن حادث العمل هو نتاج لتفاعل متبدال، بين جملة من العوامل الداخلية في المؤسسة (تنظيم العمل، الظروف الفيزيقية، طبيعة العمل) والعوامل السوسية-ثقافية والإقتصادية للعامل (الخارجية عن المؤسسة).

تمهيد

أحدثت الثورة الصناعية و التكنولوجية تغيرات جذرية، في كافة المجتمعات الإنسانية على جميع الأصعدة. وقد صاحبت تلك بتغيرات اقتصادية؛ التي أفرزتها استعمالات الآلات ، أو ضاعا خطرة على الفئات العمالية، في ورشات صناعية كانت تفتقر إلى شروط الأمن و الوقاية الأولية، و هو ما أدى إلى بروز أو نشأ ظواهر أو حالات مرضية، من أهمها: "حوادث العمل". و اقتصرت دراسة هذه الظاهرة فـي البداية،

Résumé

La problématique de cet article, s'interroge sur l'épistémologie de l'accident de travail dans l'entreprise algérienne. A savoir qu' ce qu'un accident de travail? Quelle définition? Quelle explication? En sont données: Dans la sociologie de travail

- Spécialistes des accidents de travail
- Les juristes.

Il n'existe pas de définition officielle ou officieuse de l'accident, tant que le terme recouvre une réalité complexe. Ce qui nous amène à notre conception des causes des accidents de travail, que nous formulons comme suis : L'accident du travail est le résultat d'interaction étroite entre l'ensemble des facteurs internes à l'entreprise (manque d'organisations de travail, l'ambiance physique, nature du travail) et externe de l'entreprise (facteurs socioéconomiques et culturels du travailleur).

باعتبارها علامة هذه الحضارة الصناعية في المجتمعات الغربية. لكنها ما لبث أن انتقل عدواها إلى بلدان العالم الثالث ، التي اعتمدت على سياسات التصنيع أساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. و مع ذلك فهناك حقيقة لا مراء فيها، و هي أن: "حوادث" أو "حادث العمل" هو " فعل اجتماعي-اقتصادي لا مقصود. إذ لا نعثر على عامل واحد قد يبرر وقوعه، باستثناء الشخص الذي يعاني مشكل مع ذاته أو مع المؤسسة، وهو ما قد يتسبب في وقوع حادث.

لا يمر يوم أو شهر أو عام إلاّ و نسجل وقوعآلاف الضحايا، جراء حوادث العمل في المؤسسات الصناعية الجزائرية؛ البعض منها ميت و البعض الآخر قد يتسبب للعامل في عجز جزئي أو عجز دائم. و هذا قد يعني نتيجة لذلك، الكثير من الآلام والخسائر الثقيلة، بالنسبة للضحايا ، الأسر و المؤسسات التي يعملون بها أو المجتمع على حد سواء. و تقدر إحصائيات صندوق "الضمان الاجتماعي الجزائري" ، عدد الحوادث التي تستهدف مختلف القطاعات الاقتصادية للوطن بـ(50.000) حادث ، في السنة. وقد دفع صندوق "الضمان الاجتماعي" ، تعويضاً لتلك الإصابات لحوالي (10) مليارات د.ج سنة 2004. و يقدر المختصون في الصحة و الأمن ، مبالغ المدفوعات المالية اللامباضرة، جراء "الحوادث" بـ (20) ضعف مصاريف الضمان الاجتماعي، و هي التي يمكن أن تتشكل من: "مصاريف طبية ، خسائر في اليد العاملة الماهرة ، ثمن المدفوعات للعائلات المتضررة ، أيام عمل ضائعة"(1).

يبدو في إشكالية الظاهرة هذا الواقع مخيف جدا ، و خاصة في ضوء الوضع التنافسي الرهيب الذي تعشه المؤسسات الاقتصادية؛ المتمثل في أزمة حادة و مخاض عسير ؛ يتجلّى في مجالات الانتقال من اقتصاد مركزي دولاتي (تسسيطر عليه الدولة) إلى اقتصاد مخصص ؛ تتحكم به آليات السوق** . و يشير المختصون في العلوم السلوكية أن مثل هذه الحوادث ، لا يمكن أن ترجع عوامل وقوعها و ما يرتب عنها من خسائر بالغة الجسامة أحيانا ، من الناحية البشرية و المادية ، إلى سبب منفرد وحيد ؛ مثل التعب أو ضعف التكوين. و لكنها في العادة، قد ترجع أسباب وقوعها، إلى ما تسفر عنه، من خسائر بشرية، نفسية، تطال عدداً من الأسباب التي تتصل وتشابك بعضها بالبعض الآخر و

**) – لمزيد من المعلومات حول الموضوع : انظر السيد رمضان : حوادث الصناعة والأمن الصناعي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 1997 .

يختلط فيها العامل الفني بالمتغير التنظيمي و العنصر الإنساني. و في الواقع ، فإننا عندما نتمنع في تحليل سيرورة أي واقعة أو "حادث" عمل ، فإننا نقف في الغالب على أنه عبارة عن "سلسلة من الواقع المتلاحقة". و لكن عادة ، ما يكون العنصر البشري، هو الحلقة الأضعف أو الأخيرة فيها. حيث تلقى على عاتقه مسؤولية الأخطار أو الأخطاء ، التي تؤول إلى "الحادث".

و نحاول في معالجتنا المتواضعة ، لهذه الظاهرة التي تؤرق فكر المنظرین و المدراء في التنظيمات الصناعية ، القيام بالبحث في الجذور الإبستمولوجية التي يشتقر منها مفهوم "الحادث". و ما يقابل ذلك ، في الواقع المعيش ، من حيث التباين والتشابه، بين مختلف المدلولات أو النظريات النفسية ، الاجتماعية و الطبية. و ذلك بغرض الوقوف على مواطن "الالتقاء/ التقاطع" و "التبابن/ التعارض" بينها ؛ بما يسمح لنا من تقديم "بناء موضوعي" ، عن الظاهرة ؛ أي "الحادث" و العوامل العديدة المتدخلة فيه ، سواء منها النفسية ، الاجتماعية أو الفيزيقية...

I. محاولة تعريف أولي

في البداية يمكن اعتبار الإصابة بمثابة: "حادث غير متوقع" ، بسبب عامل مادي أو خلل في الأداء الإنساني ، أثناء قيام العامل بوظيفة من الوظائف المنوطة به (2). ونلاحظ هنا ، من خلال هذا التعريف ، توافر عنصر القصد أو النية. لذلك يحدث ما يشبه "الضررية" أو "الإصابة" التي يتحملها العامل. و هو الأمر الذي يستدعي القيام بعمل ما ، لتأمين الشخص ضد الأخطار ، من جهة، و معالجة آثار أو تبعات الحادث من جهة أخرى. و في هذا السياق ، تحدد تشريعات العمل (في أوروبا ، مثلا) طبيعة الخلل أو العجز الذي يصيب العامل ، عندما يتوقف تطور الإصابة ، ويعود العامل إلى منصبه. أو أن يبقى الأثر مطولا ؛ أي ما يشبه العجز الدائم (3). وبالطبع فإن تعويض المريض "المصاب" ، قد يتخذ أشكالا مختلفة ، بحسب درجة الإصابة و مدة العجز. ناهيك عن مسألة العودة إلى العمل نفسه أو التحول إلى عمل آخر ، أقل منه خطورة. إذ أن الإصابة تختلف من شخص إلى آخر و من حالة إلى أخرى.

و بناء على ما نقدم ، يمكن استنتاج الآتي:

أولاً: أنه يمكن اعتبار "حوادث" العمل ظاهرة اجتماعية-اقتصادية ، مرضية. أي أنها ظاهرة لا مقصودة. ولذلك ، فهي وقائع تحدث دون تخطيط مسبق و لا نية ، لدى يتعرضون لها.

ثانياً: أن حادث العمل يتسبب في أضرار مادية و إنسانية غير مقصودة ، بالرغم من الاحتياطات المتخذة. ولذلك ، فهو يتميز عن الحادث العمدى ؛ الذي تكون وراءه رغبة أو إرادة (عند فرد أو جماعة) إلهاق الضرر بمؤسسة ما.

ثالثاً: أن حادث العمل ، الذي يبدو للوهلة الأولى أنه حادث. تتدخل فيه عوامل أخرى عديدة تجعله يتربّع عن الحادث المفتعل. لذلك ، يتحمل العامل أو فئة العمال ، جزءاً من المسؤولية أو كلها ، لأنّه يأخذ صورة حادث و على كل ، فإن حادث العمل ، بوصفه مسلمة هو: "أنه فعل غير مرغوب فيه ، ولكنه حال واقع لا محالة" .

و من الناحية الاشتراقية اللغوية ، فإن مصطلح "حادث" أو "إصابة" العمل هي كلمة تستنق في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، من عبارة accident). ويشير قاموس اللغة الإنجليزية، إلى أن لفظ accident يعني: "حدث" (évent) يقع دون نية مسبقة أو توقع ، خاصة إن كانت له خصائص أو نتائج غير مستحبة(4). و يرى "ستيراب" أن كلمة incident تحمل في طياتها علاقة مرسومة مع شيء آخر لكنها ، غير جوهرية و لا ضرورية(5). أما في اللغة الفرنسية فتعبر كلمة الحادث accident عن "حادثة غير متوقعة و غير ضرورية"(6). مما تقدم ويلاحظ ضرورة توافر عنصر المفاجأة ، في الواقع ؛ التي تتكرر لتشكل الظاهرة. و حسب ما أشار إليه التعريف الفرنسي ، فإن "حادث العمل" هو "ظاهرة عفوية أو ليست لازمة ؛ و التي تحدث أثناء العمل". و هي عادية ، استثنائية و تجر فجأة (بفعل جملة عوامل مادية و جسدية) و تختلف أضراراً جسدية داخلية أو خارجية في المحيط.

يُستخلص من هذا التعريف، العناصر التالية:

1)- إن المقصود من صفة العفوية ؛ أي أن هناك عوامل مادية وأخرى إنسانية ، أدت إلى وقوع الحادث.

2)- أنها عادية ، لأنها تقع بحسب متكررة ، في أوساط اليد العاملة. و هي خاصية من خصائص العمل الصناعي.

- (3) يلاحظ وجود عنصر المفاجأة متلما هو في التعريف. و هذا كله يدل على عدم التوقع، كما يشير التعريف إلى عنصر القدرة على التحكم فيها ، من طرف العمال.
- (4) يتطرق التعريف ، إلى أسباب قد تكون داخلية (تنظيم العمل ، الآلات ، التكنولوجيا ، الخ) أي مادية ، وأسباب خارجية وهي المحيط الذي يتواجد فيه العامل من ورشة ، مواصلات... الخ .

يتضح من التعريف السابق، أنه يؤكد على مجموعة من المتغيرات المستقلة(أسباب الحادث) و التابعة (النتائج ، الأضرار). أي أن "الحادث" هو الحافة الوسطى ، بين ما يؤدي إلى حدوثه من جهة و ما ينجم عنه من جهة ثانية. فالأسباب / العوامل حسب هذه المقاربة- تقع خارج الحادث و ليس ، في صميمه. إن هذا النمط التظري لاشك يخرج عن إطار الفكر الجدي ؛ الذي ننظر من خلاله ، إلى الظواهر على أساس: الأطروحة(thèse) و نقض الأطروحة(antithèse) والنتيجة ؛ أي المركب(synthèse). إن تحليل ظاهرة حوادث العمل و الذي يجعلها كذلك ؛ بمعنى أنه يميز بينها و بقية الأحداث ؛ التي تجرى خارج العمل. و يتطلب ذلك شروطا عددة:

أولا ، أن يكون الحادث قد وقع أثناء العمل أو في الطريق المؤدية إليه ، أو أثناء العودة منه إلى نقطة الانطلاق المستخدمة عادة لنقل العمال... منها إلى مكان العمل. و يتطلب هذا في الحقيقة ، تشريعا قانونيا يحدد ما يعتبر من ضمن العمل و ما هو خارجا عنه. و استنادا إلى المادة (39) من قانون الضمان الاجتماعي الجزائري تتحمل المؤسسة التكاليف كلها ، إذا كانت الحادثة أثناء العمل(7).

ثانيا ، أن يكون الحادث قد وقع أثناء فترات العمل ، المحددة قانونا.

ثالثا ، أن يوافق القاضي المختص في حكمه ، على أن الحادث قد وقع فعلا بارتباط أساسي مع العمل. حيث يعتبر الشخص عاما ، في المؤسسة المعنية.

محاولة تعريف ثانية

إذا أخذنا بالحسبان ، العناصر السابقة بعين الاعتبار، يمكننا أن نعرف "حادث العمل" من "الناحية الإجرائية" ، على الأقل بأنه" فعل اجتماعي - صناعي غير متوقع أو مقصود ، تم في موقف(situation) خاص بالعمل. أي أنه محدد مكانيا، لأنه متضمن في إطار العمل أو في الطريق إليه أو العودة منه. و زمنيا ، لأنه وقع أثناء ساعات العمل المخصصة للعامل أو فئة العمال المعنية. و بناء على ذلك يمكن تحديد مسؤولية العامل من

جهة ، و مسؤولية المؤسسة من جهة أخرى. لكن هذه المسؤوليات لا يتم تحديدها إلا استنادا إلى قانون أو تشريع يشكل المرجع الذي يحدد الحادث...و تبعاته. مثل هذا التعريف يتسم بطابع الشمولية و التحديد الدقيق أيضا، و ذلك من حيث تعريفه للحادث و تحديده للمسؤولية المترتبة عنه. حيث لا يفصل الحادث هنا ، باعتباره عملية منعزلة ، عن مجموع "موقف العمل" (Situation de travail) من جهة ، و عن طبيعة النظام الاجتماعي- المهني ؛ الذي يحدد مهام العامل و مدى مسؤولياته ، من جهة أخرى.

نحاول الآن ، معالجة موقف "حادث" العمل ، في سياق نظريات تنظيم العمل وعلاقة الإنسان بالعمل.

II - الاتجاهات النظرية و حادث العمل

المقصود بالاتجاهات أو المنطلقات النظرية ، الأطر النظرية التي عالجت مفهوم "العمل" ، من جهة. و التي تناولت بالتحليل "حادث" العمل ، من جهة أخرى. إن البحث في تاريخية "الحادث" عبر سيرورة تنظيم العمل يشير إلى وجود توجيهات (عديدة متباعدة أهمها :

1- النظريات الكلاسيكية :

أ- الأول . مدرسة التنظيم العلمي للعمل.

و هي التي تأسست على يد "ف. تايلور" (F.W.Taylor). لقد اعتبر "تايلور" أن أنشطة العمل مجرد حركات تقوم بها "آلة" العوامل البيولوجية. ** ففي الدراسة التي أجراها على العامل "سميث" و تحليل الحركات التي كان يقوم بها ؛ و هو ينقل الصفائح الحديدية. حيث طلب منه "تايلور" أن يتخلى عن إرادته و ينفذ ما يطلب منه ، فقط... نلاحظ هنا ، أن العامل قد تحول إلى مجرد أداة منفذة. و بهذا ، فقد أخذت نظريته صفة "العلمية" ؛ لأنها تتعامل مع العامل على أساس أنه أداة تعمل على زيادة الإنتاجية، إذ وصلت إنتاجية العامل "سميث" ثلاثة أضعاف ، تقريبا.

** - لمزيد من المعلومات انظر : محمود السيد أبو النيل ، علم النفس الصناعي ، بحوث عربية وعالمية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1985 .

ب- الثاني . مدرسة العلاقات الإنسانية.

لاحظ " ما يو (E.Mayo) أن العاملات الست اللواتي كن يركبن قطع جهاز التلفزيون قد تحسنت معنوياتها. و من ثم زاد إقبالهن على العمل ؛ عندما عرفن أنهن ذوات أهمية في البحث. و بعبارة أخرى ، فإن الجانب الإنساني يلعب دورا هاما ، في العملية الإنتاجية. و من ثم التأثير في معدل وقوع حوادث العمل في الصناعة. و هو الجانب الذي لم يوليه "تايلور" أهمية. و قد ركزت مدرسة العلاقات الإنسانية على تلك الحاجات التي يجب إشباعها ؛ و التي تناولها "أبراهام ماسلو" (A.Maslow) و قسمها إلى نوعين: "افتقارية" ؛ أي أنها أساسية و "ارتفاعية" ، أي ثانوية. و قد ساعد ذلك ، على تكوين الشعور بالرضا و الارتياح عند العمال. فما هي أهمية هذين المدرستين ، بالنسبة لحادث العمل؟ و ما هي علاقتها بـ "حوادث" العمل؟

بالعودة إلى الأدبيات يتبيّن ، أن المفاهيم و المبادئ التنظيمية التي تتضمنها "التايلورية" مثلا تلخص في أن العامل إذا قام بالحركات المطلوبة منه في العمل ، بشكل كامل و دقيق . لقد أطلق "تايلور" على إدارة المؤسسة مصطلح "الإدارة العلمية". و من المعلوم أن العلم ، هو معارف مجردة عن الذات البشرية ، تتناول الواقع الفيزيائي " في حقل فيزيائي " و الفلكي " في حقل فلكي ". و عليه ، فإن مفهوم "الإدارة العلمية" يتضمن تسيير أو إدارة المنظمة الصناعية ؛ بما فيها إنجاز العمل لأعمالهم الذي يتم حسب قوانين و قواعد موضوعية ، صارمة بمعزل عن ذواتهم. وبناء على ما تقدم ، تصبح "حادثة العمل" في إطار نظرية التنظيم العلمي للعمل مثلاً بذلك "ف.تايلور" ، بمثابة خرق لقواعد هذا التنظيم العلمي المحكم ، في كل صغيرة و كبيرة.

أما بالنسبة لنظرية العلاقات الإنسانية التي تبناها إ. مايو" فإن "حادث العمل" يمكن اعتباره خلاً ؛ بين ما يحدث في تركيب الذات الإنسانية و / أو وظائفها؛ عندما تتدحر معنويات العامل و يشعر بالحقرة ("على عكس شعور الفتيات الست ؛ الذي كان يتسم بالفخر") فإنه سوف يكون عرضة لحوادث عمل ؛ بسبب هذا المتغير الإنساني. بعبارة أخرى ، فإن العامل الذي يشعر بعدم الرضا ، الساخط و المزدري ، الذي تكون علاقاته سيئة مع الإدارة التي يتعامل معها ، يكون ميالا إلى اقتراف أو الوقوع في حوادث عمل. و بالمحصلة ، نلاحظ أننا هنا ، أمام توجهين أو موقفين نظريين متباغنين إزاء موقف العمل و

حوادث و مواقف العمل في التنظيمات الصناعية؛ الأول منها: مادي-تنظيمي ، علمي ، مجرد ، و الثاني إنساني: ذاتي ، يتبع قوانين علم النفس الاجتماعي في الصناعة.

ج - الثالث. النظرية الماركسية.

تطلق النظرية الماركسية في تحليلها و موقفها من الأطروحة التي تعتبر العامل عضوا في طبقة البروليتاريا. أو الطبقة الشغيلة ؛ التي تعمل تحت إمرة الطبقة البرجوازية ؛ أي الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج. لكن بحكم تباين الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية بينهما فإن الصراع الطبقي يشكل الحل الممكن للإطاحة بنظام الملكية السائد في المجتمعات الصناعية ؛ حسب الماركسية. وقد تبأ "ماركوس" في هذا السياق ، بأن الصراع سينتهي عندما يتم القضاء على الدولة و تصبح وسائل الإنتاج ملكا للعمال. فما هو موقف هذه النظرية من ظاهرة "حوادث" العمل؟

من المعلوم أن الماركسية بحكم نظرتها المادية للوجود بمختلف المقاييس ، فهي تؤمن بأن "الوجود" المادي يصنع "الوعي" الاجتماعي. ذلك أن الظروف أو الشروط المادية هي التي تصنع الإنسان. و من ثم وعيه الطبقي والاجتماعي و معتقداته و آماله و طموحاته. و بما أن البروليتاريا تعيش في ظروف مختلفة ، عن تلك التي تخص الطبقة البرجوازية فلا بد أن يكون وعيها مختلفا. و بعبارة أخرى ، فإن الظروف المادية هي التي تصنع "وعي" الإنسان. بناء على ذلك ، فإن "حادث العمل" يكون نتيجة لشعور العامل أنه مستغل من طرف البرجوازي ؛ أي أن حادث العمل هي متغير تابع لملكية وسائل الإنتاج (الشروط المادية للوجود). و الأطروحة المفترضة ، هي أنه عندما يستولي العمال على ملكية وسائل الإنتاج فإن الحوادث سوف تتعدم أو يقل حدوثها. لأن العمال عند ذلك ، الذين يتكون لديهم "وعي جديد" ؛ يعرفون ويشعرون من خلاله أن المؤسسات الإنتاجية هي ملك لهم. و عليه ؛ فهم سوف يعملون على المحافظة عليها و من ثم تقل حوادث العمل.

أجل ! لقد نقل الفكر الماركسي و تطبيقاته ، في الإتحاد السوفيتي للعالم تجربة العمل في البيئة الصناعية الاشتراكية ، لمدة تزيد عن سبعين عاما. و كان الصراع بين الشرق و الغرب صراعا إيديولوجيا لفهم سيرورات العمل و منها مصير المجتمعات الإنسانية عامة. غير أنه في بداية التسعينيات و مع انهيار الإتحاد السوفيتي ، فقد انهارت معه نظريات تنظيم العمل المستوحاة من الماركسية و من جملتها النظرية

"الستخانوفية" (Stakhanovisme) (*). و أصبح الخطاب المرتبط بالعمل ، ليس خطاباً إيديولوجيّاً ، كما كان أثناء الحرب الباردة. و عليه ؛ فلا حاجة بنا هنا ، لدحض التصورات الماركسيّة ، حول حوادث العمل. ، فقد انتهت هذه الأخيرة كتجربة ، و إن كانت التجربة الصينيّة مازلت معطاءة و تدل على نجاح تطبيقات الماركسيّة ، حسب الخصائص الصينيّة. غير أن مناقشة هذه النقطة تخرج عن إطار هذا البحث.

2- النظريات الحديثة:

د- التكنولوجيا و حادث العمل

ليست التكنولوجيا مذهبًا أو مدرسة كـ"التايورية" أو "مدرسة العلاقات الإنسانية" أو "الماركسيّة". ذلك أن التكنولوجيا بالدرجة الأولى ، هي تقنيات مادية لأفكار و قوانين علمية. فهي إذن ، أدوات تتفاوت درجة الأتمتة (Automation) فيها ، انطلاقاً من الأدوات التي يستعملها العامل لتنظيف مكان ما ، إلى الجهاز الآلي الذي يقوم بعمليات إنتاجية معقدة عديدة ، في الوقت نفسه ، حسب مبدأ "التعاقب و التزامن" (synchronie)(8). و بالنسبة لاتجاه التكنولوجي فإن الإصابة في العمل، هي نتيجة يستدرجها جهل عامل بالآلية ، لأن العمل عليها يتطلب مستوى تدريب عال جدا. و هذا لا يكون متوفراً، في المصنع.

كما يمكن أن تكون الإصابة ناتجة عن تنظيم العمل ذاته ؛ و الذي يجعل من إنجاز المهمة أشبه بمنظومة (système) مغلقة تماماً. بحيث أن أي خطأ صغير ، يمكنه أن يؤدي إلى تعطل النظام الإنتاجي بأكمله. لأنه وحدة متكاملة تماماً . فالإصابة لا تعني في هذه الحالة ، إصابة مخصصة في مكان ما من العملية الإنتاجية ، يمكن إصلاحها ، بل تعني توقف العملية عن القيام بالحركات التي تتضمنها. لقد لوحظ مثلاً ، أنه في مؤسسات صناعية عديدة ، في الجزائر و خاصة في مركب الحديد و الصلب بالحجار ولاية عنابة (الجزائر) تواجد آلات مستوردة فائقة التقنية هي الآن معطلة ، لأحد سببين اثنين.

الأول: أنه لا يوجد من يقدر على استعمالها أو تشغيلها، كي تقوم بالعمل اللازم.

الثاني: أنها تعطلت بسبب نقص قطعة غيار صغيرة، لم يمكن الحصول عليها (*).

(*) - الستخانوفية : هي نظرية في تنظيم العمل بالمقارنة مع النظرية التايورية و معارضة لها ، عابرة عن طريقة عمل مبنية على الكفاءة الخاصة من قبل العامل من أجل رفع الإنتاج – نسبة إلى عامل المناجم روسي "استخانوف" .

* عند القيام بزيارة استطلاعية لهذا المصنع ، تكون لدى هذا الانطباع () .-

نلاحظ هنا ، كيف يتداخل العامل الفني أو مستوى المهارة الفنية ، و توظيف الآلات لعمل . و في مقابلة مع أحد المسؤولين عن الأمن الصناعي ، في مركب الحجار فقد أشار إلى هذه النقطة ، و ذكر حالة إصابة عامل في يده لأنه لم يكن مدربا تدريبا كافيا على التعامل مع الأزرار المتعلقة بالآلة . بناء على هذا يمكن القول ، أن الإصابة أو حادث العمل يؤثر في ثلاثة متغيرات متداخلة: 1) - المستوى الفني و المعرفي ؛ أي مهارة العمال ، 2) - نوع الآلات و التكنولوجيا المستخدمة و مدى اعتمتها . 3) - و أخيرا ، وسائل الأمان و الوقاية المستخدمة ؛ التي تخفف من آثار الإصابة .

هـ. العلاقة بين الإنسان والآلة

شكلت العلاقة الثنائية "إنسان / آلة" (Homme/Machine) المنطلق الأساسي لفهم حادث العمل . إذ يتمظهر الحادث من خلال العلاقة المتبادلة ، بين الإنسان والآلة . و نقص حاد وحالة دراماتيكية متزامنة ، في هذا المركب "الجسي-الآلبي" (**). و يبرز "ج. فريدمان" (G.FRIEDMANN) هذا التحديد في الحادث ؛ حيث بين أن الحادث ناتج عن سببين اثنين: أولاً : رداءة المنشآت التقنية و أدوات العمل . ثانياً : ضعف اليد العاملة المشكّلة من العمال البسطاء إلى مسؤوليهم ، في العملية الإنتاجية والإدارية . و لتوضيح هذه الفكرة ، يقدم "فريدمان" في هذا الشأن مثلا ، حين يقول بصدق الحوادث في الورشة، أن ثلثها (3/1) مرده إلى الآلة . و أن معدل (10%) من هذا العدد ، سببه قلة الوسائل الوقائية . أما النسبة المتبقية ، فيمكن أن تكون نتيجة سوء تصرف العمال ، داخل الورشة (9).

إن العلاقة بين الإنسان و الإصابات ، تعني ضرورة أن ينصب البحث في الحوادث على ما يطلق عليه العمل الصناعي . لكن العمل الصناعي نفسه ، ليس من مستوى واحد . ذلك أن مستوى التكنولوجيات متفاوت ، من مصنع لأخر و من محيط إلى آخر . فقد فرضت الأتمتة (Automatisation) على الإنسان الآلي العمل ، وفق منظومة الكترونية . و هو ما يخلق علاقة غير مألوفة بين الإنسان و الآلة ؛ تختلف في مصنع يعمل في بلد من العالم الثالث . و لذلك نجد توجها آخر في التعريف ، يتضمن عدم التركيز على عامل واحد ، بل ضرورة دراسة ذلك الكل دفعة واحدة ؛ كل عامل يؤثر ويتأثر بغيره . و هكذا يرى المركز الوطني الفرنسي لبحث الأمن ، الذي يبيّن من خلال منهجة تحليلية للحوادث ، أنها مبنية

*) - لمزيد من المعلومات ، انظر : طارق عكاشه ، تلاعيم العمل والعامل ، الثقافة العمالية ، دمشق 1997 .

على فكرة أساسية مؤداها أن الحادث ليس له سبب واحد و لكن مجموعة من العوامل مجتمعة ، متالية و في النهاية ، تاجر الحوادث(10).

و في هذا الأفق ، يرى "ج. شيسيجل"(Justin Scheegegel) أن تداخل عوامل عديدة يصعب التفريق بينها ، حيث أن العلاقات أحيانا تكون طبيعية. و هذا النوع من التحليل يرتكز أولا ، على أن طبيعة العوامل المترادفة هي: اجتماعية ، اقتصادية ، نفسية و فيسيولوجية(11). و يتافق هذا الرأي ، مع موقف "لوبلات" (Le Plat) الذي يربط حوادث العمل باستنتاجات غير ملائمة ؛ إنه سوء تفاهم بين الإنسان و الآلة، ولكن العوامل المكونة من ذلك الكل ، سواء كانت آلية ، نفسية أو إنسانية ، هي مجموعة مترادفة مرتبطة بعضها ببعض. و أن كل تغيير في إحدى العوامل ، مهما كان نوعه ، سيؤدي إلى إعادة تنظيم هذا الكل. على هذا الأساس، يحدد الحادث نوعا من التفاعل ، بين سلوك العامل غير الملائم ، مع المحيط الذي يستغل فيه؛ و الذي يتميز ببعض الخصائص غير العادية: قدم الآلات ، نقص الوسائل الوقائية، ضعف التكوين المهني... إلخ.

و-النظرية القدرية

يرى أصحاب هذه النظرية أن للناس صفات ، إحداها سعيد الحظ و الآخر تعيس الحظ. فمنهم من لديه حصانة ضد الحوادث و منهم من يفتقد هذه الحصانة. و يكون أكثر قابلية للحوادث ؛ بل هناك من يصاب بها بصفة مستمرة. و هم يفسرون استمرار هذا الشخص أو ذاك بوقوعه في حوادث بالقدر و سوء الحظ. و ينسى هؤلاء أثر الإنسان نفسه ، في وقوع الحادثة. و لقد أثبتت دراسات كثيرة متعددة ، أن هناك بعض الأفراد يكون نصيبهم من الحوادث أكثر مما ينتظر أن يكون محض مصادفة. إن النظرية القدرية هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى العلم ؛ لأن التوجه الفلسفـي يعمـ و التوجه العلمـي يختصـ. من هنا ، فالقدرةـيةـ كنظـريـةـ تفسـيرـيةـ لـحوـادـثـ أوـ إـصـابـاتـ العـمـلـ فـيـ الـوـسـطـ الصـنـاعـيـ ، تـحـمـلـ فـيـ طـيـاتـهـ جـانـبـاـ غـيـبـيـاـ ، يـصـعـبـ درـاستـهـ وـ التـأـكـدـ مـنـهـ أـمـبـيـرـيقـاـ.

ز-النظرية الطبيعية

تفوـلـ هـذـهـ النـظـريـةـ أـنـ الشـخـصـ دـائـمـ الإـصـابـةـ، إـنـماـ يـعـانـيـ خـلـلاـ جـسـديـاـ أوـ عـصـبـياـ. وـأـنـ هـذـاـ خـلـلـ هـوـ الـمـتـسـبـبـ ، فـيـ مـثـلـ هـذـهـ حـوـادـثـ. نـحـنـ لـاـ نـنـكـرـ هـذـاـ وـ لـكـنـ لـمـ يـكـنـ هـوـ السـبـبـ الـفـعـالـ ، فـيـ وـقـوـعـ بـالـحـوـادـثـ بـشـكـلـ مـتـكـرـ. فـقـدـ وـجـدـ الـبـاحـثـ "ـجـرافـ"ـ (Graf)ـ فـيـ درـاسـةـ قـامـ بـهـاـ عـلـىـ الـعـمـلـ أـنـ الـحـوـادـثـ الـعـمـلـ فـيـ (0.9%)ـ مـنـ الـحـالـاتـ ، لـيـسـ لـهـاـ أـيـ

سبب متعلق بالناحية الطبية. و أن (1.5 %) من حوادث هذا المصنع ، لها أسباب طبية. و تدخل في هذه الفئة الضئيلة ، الخلل السمعي و البصري. و في الدراسة التي أجراها قام "سكلوب" و "بنجلور" (Slocobe et Bingllour) فقد وجدا أن السائقين الذين يعانون من ضغط الدم المرتفع ، تبلغ حوادثهم ضعف حوادث أولئك الذين لا يعانون من ضغط الدم. و يقول الطبيبة " فلاند ردينار" أن المستهدفين للحوادث عادة ما يكون لهم سجلات طبية ولا يعانون خاصة من أمراض البرد وسوء الهضم (12).

ح-النظريات النفسية-الاجتماعية

فعلماء النفس الاجتماعي و "ال Ergonomie" (الذين عكفوا على تحليل المشاكل النفسية و الاجتماعية و التنظيمية ، التي تطرحها الإصابة قد بينوا أن الإصابة ليست سوى لحظة خلل تتناسب مع عمل ما. و تظهر الإصابة كنتيجة لعدد من العوامل؛ أي تداخل كل من سلوك الفرد و الوسيلة المستخدمة و المحيط الذي يزاول فيه العمل ، الصداقات ، نوعية الإشراف ، فترات التدريب الج قصيرة ، سوء صيانة الآلات و الأماكن الخطرة و التحول من ورديه لأخرى ، بحكم نظام العمل (3/8). والمعمول به دوليا وبالعودة إلى النشاط، بعد فترة الراحة ، التي نجدها من العوامل التي لا تقل شأنها في تهيئة ظروف الإصابة(13). و لا يمكن تحليل ظاهرة الإصابة دون اللجوء إلى تحليل مسبباتها. كما يجب العدول عن التفكير في أحادية العوامل المبنية على الإصابة. إذ بلغ من أهمية تداخلها؛ أنه أكد بعض الباحثين المعاصرین، استحالة إرجاع ظاهرة الإصابة إلى عامل محدد. فتحليل الإصابة ذاته، يظهر بسرعة تلاؤم هذه العوامل ، بحيث يصعب عزلها نظرا لتفاعلها الشديد ، فيما بينها(14). و ليست الإصابة خلا وظيفيا يحدث أثناء سيرورة عمل ما فحسب ، بل أنها أيضا مؤشر من مؤشرات انعدام الأمن في العتاد ، الورشة أو العتاد الخاص بالعمل .

و حسب موسوعة الطب و الصحة و الأمان في الشغل ، فإن الإصابة وحادث غير متوقع ، قد يؤدي إلى إحداث ضرر أو جرح في كل ظرف من ظروف الحياة العملية. و ترجع معظم الإصابات إلى عناصر مادية ؛ بينما يرجع جزء منها إلى إجهاد نفسي(15). و يكون لكل عامل مجال خاص ونشاط متميز يفرض عليه و لا يستطيع أن يتهرب منه.

*) أرجونوميا : هو علم يدرس المقاييس التقنية لتكيف الإنسان مع الآلة والظروف الفيزيقية في أماكن العمل

مما يؤدي إلى حالة يعيش فيها العامل داخل التنظيم منعزلاً عن الآخرين. ذلك أن ظاهرة تقسيم العمل ، الذي يتطور خطوة خطوة ، مع التقدم التكنولوجي ، يقيم فواصل اجتماعية و صناعية بين الإنسان والطبيعة، و تظهر أثره السلبية بالنسبة للعامل ، في ضيق أفق العمل و تكرار أداء العمل دون تجديد ابتكار و شعور العامل الجزئية، فقدان القدرة على الخلق و الإبداع و ضعف العلاقات بين العاملين في المصنع نتيجة ضجيج الآلات و انتقال السلعة المصنعة من آلة لأخرى. مما يؤدي إلى إرهاق العامل عصبياً و نفسياً. و من جانب آخر ، فإن استخدام التكنولوجيا الذي أدى إلى ازدياد تقسيم العمل في المصنع ، قد صاحبه تبسيط الأعمال و تقليل نطاق مسؤولية العامل ، نتيجة التنظيمات الإدارية الهندسية⁽¹⁶⁾. بحيث يتطلب فيها النشاط الكلي و تحل عملية البت في المسائل الخاصة بالإنتاج و اتخاذ القرارات و حل المشكلات من مستوى العامل ، إلى مستوى المرشد.

و يمكن القول أن النظريات ليست أكثر من تعليمات تفسيرية. و من هنا يمكن أن نتساءل عن أكثر النظريات التصاقاً بالواقع الجزائري. و من المعلوم أن الواقع الصناعي في الجزائر مختلف عموماً، في مضمون الأمان الصناعي. فالامن يحتاج لأنظمة و أدوات تخفف أو تمنع حدوث الحادثة أو كيفية التصدي لها بهدف التخفيف من تأثيراتها إذا وقعت.

ط- نظريات حادث العمل

حتى و إن تمت دراسة حادث العمل كمتغير تابع ، حسب تنظير معين للعلاقة بين العامل و بيئة العمل ، من جهة. أو بين العامل و تنظيم العمل و مستوى التكنولوجيا ، من جهة أخرى و ننتقل الآن ، إلى نوع آخر من النظريات ، التي تتعلق بتفسير حادث العمل.

الذات البشرية و صلتها بحادث العمل (**)

لقد تناول "عبد الرحمن عيسوي" العوامل الشخصية المتدخلة في تشكيل ذات العامل و علاقتها بحوادث العمل و حصرها ، في الآتي:

أولاً: الذكاء و حوادث العمل. يعتبر "عيسوي" أنه كلما كان ذكاء الشخص العامل مرتفعاً ، كلما كان عدد الإصابات لديه قليلاً... حيث أن الذكاء يعني ، تعلم المهنة في فترة وجيزة و التمتع بقدرة على إطلاق أحكام صائبة. و لكنه يستدرك بعد ذلك ، قائلاً: بأن

*لمزيد من المعلومات انظر : حكمة عبد المجيد عبد العزيز ، السلامة والصحة المهنية ، في تكنولوجيا الصناعة ، عمان 1997 .

الذكاء قد يكون ضروريا ، في بعض الأعمال و غير ضروري ، في أعمال أخرى ؛ مثل تلك الأنشطة التي يمكن أن تؤدي بصورة آلية.

ثانيا : قوة الإبصار. فحسب بعض الدراسات في علم النفس الاجتماعي ، يبدو أن العمال الذين يتمتعون بقوة إبصار عالية ، يرتكبون حوادث أقل ، من غيرهم.

ثالثا: التنسيق (coordination) بين الحركات والأفعال المطلوبة. هناك اتجاه لدى علماء النفس الاجتماعي في الصناعي يؤكّد من خلال مجموعة من البحوث ، أن بعض الأشخاص يبطئون في الاستجابة و بعضهم سريعاً الاستجابة. وقد بيّنت دراسة (500) عامل ؛ أن المجموعة العمالية الحقيقة في التنسيق الحركي و البصري ، كانت تتميز بكثرة الحوادث من المجموعة الأخرى ، بمعدل يقارب (48%).

رابعا: السمات الشخصية. تؤكّد دراسات حوادث العمل أن العمال المحبوبين ، كانوا أقل اقترافاً للحوادث ، من العمال المنبوذين. ذلك أن سمة التفاؤل ، الثقة و الميل نحو أفراد الجماعة ، على عكس الميل للتمرکز أو الانطواء على الذات ، ترتبط ارتباطاً موجباً مع انخفاض عدد الإصابات. كما أن الأفراد المنطبّفين (Introverties) يتسمون بدرجة عالية، من اليقظة السمعية-البصرية. و هو ما يساهِم في زيادة درجة الانتباه إلى مجريات العمل و من ثم إمكانية التخفيف من الحوادث (17).

خامسا: التعب. في دراسة أخرى أجريت أثناء الحرب العالمية الثانية ، في مصنع بريطاني ، لوحظ انخفاض معدل الحوادث عند العاملات ؛ عندما انخفضت ساعات العمل من (12 إلى 10) ساعات/ يوميا. كما تبيّن أن الحوادث مرتبطة بالإنتاج. فإذا كان العامل ينتج ألف (1000) علبة/ يوميا و ارتكب خمسة حوادث/ يوميا ، فإن نسبة الحوادث هي (0,5%). أما إذا أنتج (1500) علبة و ارتكب (18) حادثا ، فإن نسبة الحوادث تصبح (1,5%).

سادسا: الخبرة. تطرح هذه الخاصية المبدأ الذي وفقاً له أنه يقول كلما زادت خبرة العامل قلت نسبة ارتكابه للحوادث. ففي إحدى الدراسات وجد أن العامل الذي لديه خبرة تتراوح بين (1-3) أشهر ارتكب (127) حادثا ، مقابل (57) حادثا فقط ، لدى من كان يتمتع بخبرة تتراوح بين (1-5) سنوات. وهذا يعني أيضاً ، أن التقدم في السن يعني النضج و زيادة الخبرة ؛ مما يجعل إمكانية وقوع الحادثة أقل احتمالاً.

سابعا : جملة العوامل الخارجية. و يقصد بها المتغيرات الفيزيائية و التي من بينها: الإضاءة ، الحرارة ، البرودة. فهي كلها تؤثر على العمل و ما يترتب على ذلك ، من آثار

أو إصابات. ففي دراسة قامت بها إحدى شركات التأمين وجد أن (25%) من الحوادث في المصانع ، ترجع إلى رداءة الإضاءة. و اتضح أن الإضاءة الصناعية يمكنها أن تتسبب في زيادة معدل الحوادث ، بنسبة مماثلة أيضا .

أما في المناجم حيث ترتفع الحرارة ؛ فترتفع معدلات الإصابات بحوالي ثلاثة أضعاف عن معدل الحوادث ، في المناجم المنخفضة الحرارة. و قد أجرى أحد الباحثين "كير"(Kerr) دراسة أشار من خلالها ، إلى أن نسبة الحوادث ترتفع في الأقسام التي نقل فيها إمكانية الترقية. و كانت الحوادث الخطيرة تحدث أكثر ، في الأقسام التي يسيطر عليها الذكور و لها فرص ترقية منخفضة. و إن كانت النتائج ليست نهائية ، في هذا المضمار(18). و عليه ، يبدو أن الظروف الخارجية(الفيزيقية)، تنظيم العمل و طرائق التعامل مع العامل ، كلها من بين العوامل التي تساهم في ارتفاع معدل وقوع الحوادث إذا لم يتم التقطن إليها وتوظيفها لمنع أو الحد من الإصابات.

و بناء على ما تقدم ، يمكن أن نصل إلى عدد من النتائج الهامة بخصوص حوادث العمل وعواملها، حيث يلاحظ أن مجموعة تلك العوامل تنقسم إلى ما يلي:

الأولى. طائفة العوامل الداخلية ، المشتقة من الذات البشرية. إذ تتمتع الذات البشرية بقدرات محدودة بحدود (بيولوجية، نفسية، نفسية-اجتماعية). فإذا حدث خلل في هذا جملة هذه الخصائص النفسية الاجتماعية، فلا شك أن ذلك الخلل سيؤدي إلى حادث.
الثانية. طائفة العوامل الخارجية ، و هي تشقق من المحيط الذي ينشط فيه العامل. فالعامل كائن على اتصال مع العالم الخارجي ؛ المتمثل في المتغيرات الفيزيقية (الضوء، الحرارة ، الطعام ، الماء ، الهواء و الرائحة). فهذه الصلة القائمة لا ريب أن لها تأثير(Impact) على أداء العامل.

مما تقدم يمكن قول ، ما يلي :

أولا : نعتقد مع "ب. كزميان"(Pierre Gazamien) أن أصل الحادث يتمثل في تلك الخصوصيات التكوينية النظرية للفرد و التي تضغط على بعض الأفراد و يجعلهم مؤهلين للوقوع في الحوادث. و هذا مهما كان نوع العمل المنوط بالمستخدم(19). أي أن هناك ، كما وضع "س. فرويد" ، في كتابه "علم نفس الحياة اليومية" (La psychologie de la vie quotidienne عددا معتبرا من الإصابات المسببة ، هي نتاج أو من فعل الفرد نفسه. و مثل ذلك أمراض العصابيين(Les névroses). و على النقيض من ذلك ،

يعتقد "ب. ستان" (Pierre Satin) أن جل العمال يدخلون إلى الميدان المهني ، دون كفاءة مهنية. فهم بذلك ، معرضون إلى أعمال خطيرة (20). و يقول "فافرج" (Faverge) في السياق ذاته ، أنه يمكن أن يكون هناك حادث عمل عندما يكون الأفراد غير مؤهلين ، لهذه الأشغال المتعددة. وأنهم يفقدون إلى الخبرة ، التي هي مصدر الخطر (21).

و من جهة أخرى ، يعبر "هـ. دوزوال" (Henri Desoile) عن الحادث بالمعادلة التالية: تعب × سرعة × خطأ × تركيز × سوء الإشارة × بقايا صلبة في الأرض × أحذية غير ملائمة = حادث عمل. و يتضح من ذلك ، أن توظيف الإشارة (×) عوض إشارة (+) يفيد حسب رأيه ، أنه لو أزينا أحد تلك العوامل وعوضناها بصفر ، فإن الحادث لا يقع ، مثلا. لو كانت الإشارة فيه عدم وجود بقايا صلبة ، في أماكن العمل ، فإن الإصابة لا تحدث (22).

ي - الإطار التشريعي (**).

من المعروف أن تشريع العمل الجزائري مستمد ، في جانب كبير من تشريعات العمل الفرنسية. و هو يرتكز على إسناد المسؤولية على عاتق صاحب المشروع ، المقاول أو مالك وسائل الإنتاج. و في سنة 1945 ، حدث في فرنسا إصلاح في هذا التشريع ؛ أين يعفي رب العمل من المسؤولية في الحادث و انتقلت المسؤولية و نفقات الحادث إلى التنظيمات الأمنية الاجتماعية. لكن هذا الإصلاح التشريعي ، لم يتم توسيعه أو لم يطبق ، في الجزائر. ذلك لأن الإدارة الاستعمارية أبقته على حالته السابقة ؛ أي على مسؤولية مالك وسائل الإنتاج. لكن المشرع الجزائري قد أعاد تنظيمه ، في 21 جون 1966 و خاصة الجانب المتعلق بتعويضات حوادث العمل و الأمراض المهنية. و ذلك من حيث نفي مسؤولية مالك وسائل الإنتاج ، سواء كانت خاصة أو عمومية ووضعها على عاتق التنظيمات الأمنية الاجتماعية ، مثلما هو الحال في النظام التشريعي الفرنسي.

هذه المادة 21 جوان 1966 عدلت بقانون (3-83 من أمر 12 جويلية 1983) فيما يخص حوادث العمل و الأمراض المهنية. و القانون السالف الذكر (3-83 من أمر 2 جويلية 1983) يحدد تنفيذ طبيعة حوادث العمل ، كالتالي:

(*) - لمزيد من المعلومات انظر : إسماعيل مفید دوزکاجی ، التشريع والسلامة والصحة المهنية : وطنيا ، عربيا ، دوليا . اتحاد النقابات ، سوريا ، 1977 .

المادة 6 : يعتبر "حادث عمل" كل حادث نجم عنه جرح جسدي أو أثر بسبب مفاجئ خارجي وقع في إطار العمل.

المادة 7 : يعتبر أيضا حادث عمل حادث وقع خلال القيام بمهمة خاصة أو دائمة خارج المؤسسة حسب تعليمات المسؤول.

المادة 11: يعتبر حادث عمل حادث وقع أثناء المسافة المستخدمة من المؤمن لتنقله لعمله أو راجع منه. و هذا مهما كان نوع المواصلات المستخدمة.

و من جهة أخرى ، فقد جاء في المادة (13-83) المهمة بالحوادث نشاط عمل و الذي أدى إلى جروح جسدية ⁽²³⁾. و بناء على ذلك ، يمكن استخلاص ثلاثة شروط ، في تحديد الحادث ، و هي :

- وجوب وجود شرط العنف أو مفاجأة العنصر الخارجي.
- الجروح الجسدية.

- وجوب وجود مكان الارتباط ؛ أي وقوع الحادث يكون في مكان العمل. إن هذا الشرط الثاني يعتبر في الجزائر مهما ، في تحديد الحادث. و كذلك بالنسبة للعامل ، في موقع عمله ، لا يستلزم تبريرا الحادث بأسباب خارجية. وعلى هذا المنوال ، يجب الإشارة إلى المادة (9 من قانون 83 - 12) الصادر في شهر جويلية 1998 و الذي حدد الحادث ، كالتالي : فالجرح أو الموت الواقع ، من جراء حادث العمل ، يجب أن يعتبر نتيجة العمل مع وجود إثبات الحقيقة له .

و كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، من خلال التركيز على عنصر المسؤولية ، في حادث العمل. لا بد من التمييز بين مفهومين اثنين: الأول ، هو مسؤولية الدولة. و الآخر، يتعلق بالطرف الذي يتحمل دفع التكاليف ؛ أي التعويضات المادية جراء حادث: كالعلاج أو تقديم منحة مادية.

لكن المنطق القانوني أو التشريعي ، لا يكفي وحده. إذ لا بد من تحليل "حادث" العمل و تبني تعريف محدد عنه. فبالنسبة لهذا الموضوع ، فإن كل هذه التعريفات أو التحديدات لحوادث العمل ؛ التي تم التعرض لها ، سواء من طرف مختصين في قضايا العمل أو الهيئات الدولية الوطنية للأمن الصناعي أو التشريع الجزائري ، فإنها لم تتخذ منظورنا واحدا اتجاه الحادث. ذلك لأنها تحاول البحث عن العوامل المؤدية لوقوع حوادث

العمل ، في المؤسسة الجزائرية. حيث ترکز معظم تلك التعريفات على عوامل مادية و أخرى بشرية ، دون أن تحدد من جهة أخرى ، عنصرا منفصلا و مقبولا بشكل كلي. فهي إذن لا تحدد العوامل ببناء على قاعدة التلازم ، بين العمل و الحادث. و هذا ما يؤدي بنا في هذا البحث ، إلى ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تقف وراء حوادث العمل ، من زاوية أخرى أو من تحليل مغاير .

هناك تركيبة من العوامل المادية و أخرى تقنية ، تؤدي إلى حوادث العمل ، في مختلف الدول المصنعة أو الدول السائرة في طريق التصنيع. و لكن اهتمامنا ينصب في هذا المقام على عوامل أخرى ؛ و التي تعطي خصوصية لعوامل حوادث العمل ؛ التي يتعرض لها العامل الجزائري. حيث أن العامل الجزائري ، له خصوصيات مغايرة ، عن العامل في الدول الصناعية الغربية تحديدا ، التي عرفت الثورة الصناعية (الثورة المعلوماتية و تزايد استخدام التكنولوجيا المتطرفة ، في الصناعة). و ذلك على المستويات التالية:

1) **المستوى الثقافي:** الأصل الريفي للعامل الجزائري و عدم تلاؤمه ، مع هذا التنظيم الجديد مثل ، "الإدارة ، المسؤول في الورشة ، تنظيم العمل ، سيرورة الإنتاج الآلية ، غياب معرفة تقنية ، عدم تلاؤمه مع سرعة التحولات التنظيمية الجديدة (الشراكة الأجنبية ، تنظيم العمل، الإنتاج حسب السوق ، ضعف المعرفة التقنية الحديثة، روابط ثقافية و قيم اجتماعية)".

2 - **المستوى الاجتماعي:** المشكلة الرئيسية الذي يعاني منه العامل الجزائري ، أولا، هو مشكل السكن و كبر حجم أسرة العامل ؛ بعد مكان السكن عن بيئة العمل و نقص المرافق العامة ؛ التي بواسطتها يستطيع أن يسترجع أو يجدد طاقته المبذولة في العمل.

3 - **المستوى الاقتصادي:** القدرة الشرائية الضعيفة التي تحد من إشباع حاجاته الشخصية و العائلية ، بحكم تنويعها و تعددتها. إضافة إلى هذا ، التقاليد الاجتماعية الثقيلة على الوضعية الاقتصادية.

4 - **مستوى تنظيم المؤسسة :** عدم ملائمة بين الوسائل التنظيمية للمؤسسة الصناعية العمومية و الأطر القانونية و البشرية ، في نظام السوق. و ذلك من حيث: التنظيم ، التكوين و الأمن الصناعي ، نقص تجربة الإطارات المزودة بثقافة السوق. و على مستوى تهيئة المؤسسة ، دون النظر إلى شكلها و نوعيتها: هل أنها تحترم الشروط الأمنية ، التهوية ، الضوابط ، نوع التكنولوجيا المستخدمة... الخ.

و هذا دون إهمال سياسة تشيد المؤسسات على طريقة المفتاح في اليد (main keys en) إضافة إلى عدم تأقلم العامل الجزائري ، مع الخصائص الصناعية ، مثل: الخطر المهني ، ظروف العمل و دخوله في نمط الإنتاج العالمي الجديد. و على هذا الأساس ، لم ينصب اهتمامنا في تعريفنا للحادث ذاته ، و إنما على متغيرات العمل ، في المؤسسة الجزائرية المعاصرة.

و يتمثل التعريف المستخلص من خلال هذا التحليل المفهي و النظري للظاهرة موضوع هذا البحث (حادث العمل) ، في الآتي : إن حادث العمل ، هو نتيجة لتفاعل متبادل ، بين جملة من العوامل الداخلية في المؤسسة (تنظيم العمل ، الظروف الفيزيائية، طبيعة العمل) و العوامل السوسیو-ثقافية و الاقتصادية للعامل (الخارجية عن المؤسسة). هذه العوامل السالفة الذكر ، تصبح موضوع تحليل عاملی ، في علم اجتماع العمل ؛ و ذلك في محتواها الشامل. لأن مثل هذا التقسيم ، إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، غير كاف و غير قادر على تصوير الظاهرة ، في كلينتها. ذلك لأن الحادث ، ليس نتيجة لعامل واحد و لكنه بالعكس ، هو بمثابة "تفاعل ضيق ، بين عوامل داخلية و أخرى خارجية" مساهمة في وقوع الحوادث.

الخاتمة

لا شك أن إصابات و حوادث العمل ، هي من الاهتمامات الرئيسية ، في علم الاجتماع. و نظرا لهذه الأهمية ، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة ، دراسات و بحوث تناولتها بالبحث ، التحليل و النقد. و اهتمت هذه البحوث بجانبين أساسيين ، كمصدرين رئيسيين لحدوث إصابات العمل.

الأولى: العناصر الثقافية المادية ، و هي: ظروف العمل ، الآلات ، المعدات والتنظيم الداخلي للمؤسسة.

الثانية : الثقافية اللامادية هي التي ترتبط بالسلوك الإنساني للعامل (قيمه وعاداته).

و قد تبلورت هذه العناصر ، في عدة نظريات من أبرزها نظرية "الميل المستهدف للحوادث". و هي تستند على فرضية سيكولوجية مؤداها ، أن العمال الذين يتعرضون للإصابات مرات عديدة أو بصورة مطلقة ؛ و الذين يوصفون بمصطلح "مستهدف للحوادث". و نظرية "التحليل النفسي" ، التي تتظر إلى حوادث العمل بوصفها أفعالا

مقصودة لا شعورياً . و أن الإصابات الجسدية ، عدوان شعوري موجه ضد الذات . ويفسر "فرويد" معظم الإصابات ؛ التي يتعرض لها العمال ، على أساس أنها تعبير عن صراعات عصابية . و أن "عتاب الذات" ، هو إحدى المركبات التي تستند عليها سببية الحوادث . و يلاحظ أن النظريات النفسية ، تحاول تفسير إصابات العمل من خلال منظور فردي سيكولوجي . مستبعدة بذلك العوامل المادية ؛ التي تتدخل في البناء التنظيمي للمؤسسة الصناعية .

و عموماً فمن خلال كل تلك الدراسات و البحوث ؛ التي أجريت حول إصابات أو حوادث العمل ، يبدو أن هذه الأخيرة ، ليست وليدة الصدفة . و لكنها على الأرجح ، مزيج من العوامل الداخلية (التكوين المهني ، الأمان الصناعي ، الظروف الفيزيقية المحيطة بالعامل) و الظروف الاجتماعية-الاقتصادية و الثقافية ؛ التي يعيشها العامل عند وقوع إصابة أو حادث عمل . مع العلم أن الإحصائيات المتعددة ، تشير إلى أن (80%) من هذه الحوادث ، راجعة للعنصر الإنساني . و لهذا ، نرى أن محاولات البحث أو التفصي عن العامل البشري ، كعامل منفصل أو مستقل بذاته ، دون النظر بعمق إلى العوامل الأخرى، تعتبر مجانية للموضوعية أو حتى بعيدة عنها . إذ أن ثمة صعوبة حقيقة ، في الاستغناء عنها أو عزلها .

المراجع المعتمدة

- 1)- La caisse nationale de sécurité sociale , sous direction de la prévention des risques professionnels Ben aknou - statistiques nationales des accidents de travail en Algérie , Alger 2004.
- 2)- Encyclopédie de médecine , hygiène de sécurité de travail , vol 3 , Bureau international du travail Genève , 1976 , p:2.
- 3)-Larousse médicale -Berger Levrant –Nancy , mai , 197° éd , 6654 , p:6.
- 4)-Verbet , Dictionary , New York ,1951.
- 5)-ibid.

6)- المرجع السابق ، Larousse

- 7)- Cahiers de la sécurité , La réparation et la prévention , revue N° :2 , Caisse nationale de la sécurité , centre familial de Ben Aknou , Alger , 1918 , pp:28,29,30,32,33.
- 8)- مرابط اليامنة ، التكنولوجيا و إصابات العمل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 1988.
- 9)- Georges Friedmann , Problèmes humains du machinisme Industriel , éd.Gallimard , Paris , 1964.
- 10)- Jacques-Le Plat et autres , tome-xxx , n=°344 , janvier- avril , 1980 , pp:474-475.
- 11)- Pierre Gazamien , Leçon d'ergonomie. Une approche globale , éd-Gajas , Paris , 1914 , pp: 8886.
- 12)- د. عباس محمود عوض ، سيكولوجية الحوادث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1975 ، ص-ص: 29-30

13)- المرجع السابق ذاته.

- 14)- Robert- Sillary , Dictionnaire de psychologie , Vol 7 , éd- Bordas , Paris , 1980.
- 15)- Xavier -Cusy -Jacques le Plat , Les accidents de travail , éd.P.U.F., 1974 , p:18.
- 16)- Encyclopédie de médecine , Hygiène et sécurité de travail , vol-av- , éd.B.I.T., 1967 , P:18.
- 17)- عبد الرحمن عيسوي ، علم النفس و الإنتاج ، مؤسسة سياسة الجامعة الإسكندرية، (د . ت) 271.- 262 ، ص-ص :
- 18)- المرجع السابق نفسه ، ص: 268-274

- 19) - Karl H. Marx , Le capital , Trad.édition Flammarion , Paris ,1969 , p:266.
- 20)- Justin Schicgel , Contribution nouvelle de la phycologie aux actions de prévention des accidents , Bulletin de phycologie ,tome- xxx , n=°344 , janvier –avril , 1980.

- 21)- J-M Favarge , Psychologie des accidents de travail éd.P.U.F., Paris, 1967,p: 67.
- 22) - Henri de Soile , La médecine de travail , 3éme éd.P.U.F., Paris, 1979, p:37.
- (23)- وزارة الداخلية م، الجريدة الرسمية، العدد 28 ، قانون 1302 المؤرخ 7/02- 83 ، المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية.